

الدلال: «التشريعية» انتهت من قانون المحكمة الدستورية



جانب من اجتماع اللجنة التشريعية أمس

انتهت اللجنة التشريعية أمس من مناقشة التعديلات المقدمة على قانون المحكمة الدستورية على أن تنتهي من طباعة التعديلات اليوم الإثنين تمهيدا لرفعها إلى مجلس الأمة. وقال مقر اللجنة النائب محمد الدلال إن اللجنة تبحث موضوعا محمدا في غاية الأهمية ومن المواضيع المنتظرة لتطويع النظام القضائي والدستوري وهو من مسائل اصلاح الحياة السياسية والكويتية وهو التعديل على قانون المحكمة الدستورية، لافتا إلى أن اللجنة بحثت الاقتراحات المقدمة، مبيّرا الشعب الكويتي بانتهاء اللجنة من مناقشة القانون وصياغته تمهيدا لعرضه على المجلس. وبين الدلال أن اللجنة ستنتهي غدا «اليوم» من الصياغة والطباعة، موضعا أن التقرير يتضمن قضايا مهمة من أبرزها السماح للمواطنين وللشخصيات الاعتبارية بالظعن مباشرة أمام المحكمة الدستورية وفقا لضوابط تضمن جودة هذه الطعون، مضيفا أن اللجنة تبنت المقترح المتعلق بطبيعة التشكيل للمحكمة والذي سيكون تشكيلا مختلطا، فالاساس هم القضاة بالإضافة إلى ترشيحات من الحكومة ومجلس الأمة وفقا لضوابط تضمن وجود الكفاءات والقدرات والمؤهلات التي تساعد في ادارة المحكمة الدستورية وهذا يتوافق مع ما ورد في نص المادة 173 من الدستور والمذكرة التفسيرية. وأشار الدلال إلى الاختصاصات وإلى الالتزام بالنص الدستوري الذي يحدد أن اختصاص المحكمة هو النظر في الطعون على دستورية القوانين واللوائح والمراسيم، وإن أي اختصاصات أخرى موجودة حاليا لا تدخل ضمن اختصاصاتها كالتفسير ما لم يكن يتعلق بتزاع قضائي منطوق. وأضاف أن هناك تعديلات أخرى تتعلق بإعطاء المحكمة دورها وصلاحياتها والعاملين فيها فضلا عن نصوص عديدة أخرى تم

الكندري والشاهين لإنشاء الهيئة العامة لشؤون المسنين



أسامة الشاهين

د.محمد الكندري

قال النائب د.محمد الكندري أنه تقدم وزميله النائب أسامة الشاهين بالاقترح بقانون بشأن ضمان حقوق المسنين الكويتيين، ويقع في 10 فصول من 58 مادة، لافتا إلى أن هذا القانون يتكلم عن حقوق هذه الفئة والتأهيل والاندماج في المجتمع وتقديم الرعاية الاجتماعية وإعطاء المزايا والإعفاءات. وأضاف الكندري أن القانون ينص على إنشاء الهيئة العامة لشؤون المسنين، مبيّنا أن هذا القانون يلزم الدولة بتقديم العناية بكل أشكالها سواء العناية الصحية أو الاجتماعية والنفسية أو الرياضية والترفيهية وكذلك الإسكانية وخدمات النقل والوظيفية. وقال الكندري إن القانون يضمن الحقوق المدنية والسياسية ويلزم الحكومة باتخاذ جميع الإجراءات لضمان شمول الخطط وبرامج التنمية لهذه الفئة، ويلزم الحكومة بصرف مخصصات شهرية لكبار السن ويتم تحريرها بناء على تقرير الهيئة العامة لشؤون المسنين، كما يعطي التسهيلات والخصومات والإعفاء من الرسوم وتوفير جميع الخدمات العامة والأولوية في الخدمات من خلال بطاقة يتمتعون بها لتسهيل أمورهم في الخدمات. وأمل الكندري من مجلس الأمة الإسراع في إقرار هذا القانون ليرى النور سريعا ولتجتمع المنسجون بهذه الامتيازات الكبيرة الموجودة في القانون.

البراك: الأغلبية تطالب باستبعاد الرقيب من الحكومة.. وسأحدث كمؤيد لاستجواب الشمالي

على صعيد آخر، طالب البراك وزارة الخارجية بإصدار بيان يدعو المواطنين إلى عدم السفر إلى لبنان مع مطالبة المواطنين المتواجدين فيه بالمغادرة الفورية مع ضرورة تسهيل اجراءاتهم للمغادرة في ظل هذا الوضع المتدهور، مستغربا أن تقدم عدة دول خليجية على هذه الخطوة منذ وقت مبكر.

كشف النائب مسلم البراك عن كتلة الأغلبية البرلمانية مستعرضا بيانًا تطالب فيه سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك بأقالة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل أحمد الرقيب فورًا من منصبه، مشيرًا في الوقت ذاته أن الكتلة أحالت مسودة استجواب النائب د.خالد شخبر لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ أحمد الخالد إلى اللجنة التنسيقية لتقديم تقرير متكامل للكتلة حوله. وقال البراك، في تصريح صحفي أمس، إن الهدف الذي يمتدنا من الاستجواب المقدم لوزير المالية مصطفى الشمالي سيحقق وعن نفسي سأحدث عن المحاور نفسها كمؤيد للاستجواب وسأركز على ملف الاستثمارات الخارجية. وبين البراك: أننا فضلنا عدم إعطاء أي فرصة للاعتراض في حال ضم الاستجوابين، فمقت بالتنازل رغم أن المادة 137 من اللائحة بشأنه واضحة، إذ يجوز في حال أن الاستجوابات مقدمة إلى الوزير نفسه ومرتبطة ارتباطا وثيقا بالمؤسسات التابعة له، مشيرًا



مسلم البراك

.. ويرد على استيضاح الشمالي

بالمناقسة في المزايدة على النسبة التي طرحها بين جميع هذه الشركات. يتكرر طلب الاستيضاح المقدم من الوزير المستجوب على الفقرة السابقة. وعلى الرغم من وضوح المراد في الفقرة المشار إليها وعدم حاجته إلى المزيد من البيان، إلا أننا ومن منطلق عدم النزاع، نقرر التالي في شأن بيان المخالفة: جميع الإجراءات التي أتت في المشروع مخالفة للقانون رقم 39 لسنة 2010 ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر اعتماد تأهيل الشركات وطرح مستندات المشروع وفتح المظاريف، أما بالنسبة للمقصود بعبارة «أصحاب النفوذ» التي طلب الوزير المستجوب إيضاحها، ومع تأكيدنا على أنها ليست ضمن وقائع الاستجواب إنما هو تعبير سياسي يبين دور المتنفذين وسلطتهم في تعطيل اجراءات القانون، وسنوضح ذلك خلال مناقشة الاستجواب.

أورد النائب مسلم البراك رده على استيضاح وزير المالية مصطفى الشمالي جاء الرد كالتالي: الرد على طلب الإيضاح المقدم من السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية حول المحور الأول من محاور الاستجواب الموجه إليه والمدرج على جدول أعمال مجلس الأمة، ورد في صحيفة الاستجواب في المحور الأول منه الفقرة التالية: «...ولاشك أن النهج الذي سلكه الجهاز بمخالفة صريح احكام القانون يؤدي بالضرورة إلى تكريس نظام سياسة تحويل جميع المشروعات والقائدات والاستراتيجية والمشروعات الكبرى التي نص عليها القانون رقم 9 لسنة 2010 في شأن الخطة الائتمانية للدولة والقوانين الأخرى المكملة التي صدرت في شأن تأسيس شركات مساهمة إلى قلة من أصحاب النفوذ عوضا عما استهدفته هذه القوانين بإتاحة فرص متساوية لجميع الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأخرى التي تجيز القوانين للحكومة السماح لها



حسين القلاف

القلاف يسأل العبدالله عن كتاب إحالة «سكوب» للنيابة

وجه النائب سيد حسين القلاف سؤالاً برلمانيا لوزير الاعلام الشيخ محمد العبدالله جاء فيه: «أرجو تزويدي بكتاب إحالة قناة سكوب للنيابة على اثر المقابلة التي اجريت مع النائب سيد حسين القلاف ثم الاعطاء على القناة».

الدلال للمويزري: ما الأسس القانونية والفنية التي استندت إليها لإقالة المصف؟

وجه النائب محمد الدلال سؤالاً برلمانيا لوزير الإسكان ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة شعيب المويزي جاء كالتالي: نشرت وسائل الإعلام المختلفة قيام وزير الإسكان بإصدار قرار بتجنحة صلاح المصف المدير العام لبنك التسليف والإدخار تأسيسا على قيامه بارتكاب مخالفات للقانون وللنظم القائمة في بنك التسليف والإدخار، كما ثار جدل بشأن سريان قرار الوزير فور صدور أو أنه لا يسري إلا بصور مسوم يبلغ مرسوم تكليف صلاح المصف، ونظرا لأهمية هذا الموضوع، لذا يرجى من وزير الإسكان شعيب المويزي إفادتي وتزويدي بالآتي: ● ما الأسس القانونية والفنية التي استند إليها وزير الإسكان في إقالته لصلاح المصف مدير عام بنك التسليف والإدخار؟ مع تزويدي بالوثائق والمستندات القانونية التي أسس عليها قراره. ● أشير في الصحافة إلى وجود لجنة تحقيق باشرت التحقيق في مخالفات منسوبة لصلاح المصف وانتهت إلى نتائج محددة غير معلومة، لذا يرجى تزويدي بقرار تشكيل اللجنة مع إرفاق التقرير النهائي للجنة والإجراءات التي قام بها وزير الإسكان للتعامل مع تقرير اللجنة.



محمد الدلال

دعا الشمالي إلى تقديم استقالته ورئيس الوزراء لإقالته إن لم يتقدم بها

الهطلاني لوزير المالية: قص الحق من نفسك واخرج حفظاً لماء وجهك

دعا النائب د.محمد الهطلاني نائب رئيس الوزراء ووزير المالية مصطفى الشمالي للمبادرة بتقديم استقالته وتحت تصرف رئيس الحكومة لتخفيف الضغط والاحتقان الحاصل حاليا على سمو رئيس الوزراء والمواطنون بشكل كامل، مؤكدا أن الرؤية أصبحت واضحة للشعبي بأنه محاصر من قبل الأغلبية بتجاوزات تهدد الجبال، الأمر الذي يجب معه أن يبادر لتقديم استقالته حفظاً لماء وجهه. وقال الهطلاني «نحن نقدم له النصح اليوم على الرغم من أنه أضر بالمال العام والخاص للمواطنين لكننا نشفق عليه من العيب الذي سوف يسببه لنفسه وللحكومة ورئيسها في حال إصراره وتعنّته ومكابرته في قدرته على تجاوز هذا الاستجواب»، موضعا أن طلب طرح الثقة به أصبح اليوم نتيجة حتمية لا مناص منها على ضوء انسجام كتلة الأغلبية في مساهلته وضرورة خروجه من الحكومة ولرفع الحرج عن سمو رئيس الوزراء بالدخول في مواجهة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.



د.محمد الهطلاني

الرائد أولم على شرف كيسلا

أقام رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية - التركية العضو على الراشد مادية عشاء على شرف رئيس لجنة الصداقة البرلمانية التركية - الكويتية اسرافيل كيسلا والوفد المرافق له. حضر المائدة من لجنة الصداقة البرلمانية الكويتية التركية العضوان عدنان المطوع وقميسل دوسمان وسفير جمهورية تركيا لسدى الكويت أوميت يالسين.



علي الراشد

تجمع دواوين «الثالثة» يلتقي نواب الدائرة اليوم

صرح بسام الغانم رئيس اللجنة الإعلامية في (تجمع دواوين الثالثة) أن التجمع سيقم لقاءه الربع سنوي الأول بين أهالي الدائرة والنواب ممثلي الدائرة في مجلس الأمة مساء الليلة اليوم الإثنين 21 الجاري من بعد صلاة العشاء وحتى الساعة العاشرة والنصف، في ديوان المرحوم بيان الله حمد العيون بمنطقة الزهراء - ق8 - ش829 - م13 خلف مدرسة سهلة بنت سعد وقال الغانم: إن هذا اللقاء يأتي ضمن ما تم ترتيبه مع باقي الدوائر في الكويت بين التجمعات والدواوين واللجان الشعبية والتنسيق لعمل لقاءات ربع سنوية مفتوحة بين النائب والناخبين وذلك للحوار مع أهل الدائرة



بسام الغانم

تفعيلا لمبدأ الرقابة الشعبية على نواب الأمة وللمزيد من التواصل بين النواب وناخبي الدائرة، وكان اللقاء الأول في الدائرة الأولى والذي أقامه (تجمع الأفضل للأولى) مساء الأحد الماضي 2012/5/13 بقاعة المردة في البدع وفي هذه الليلة سيكون اللقاء الثاني ديوان المرحوم حمدالعون بالزهراء، وقرينا إن شاء الله سنعلن عن لقاء الدائرة الثانية فالرابعة والخامسة بإذن الله تعالى من ناحيته قال يحيى الدخيل عضو التنسيق: إنه تمت دعوة النواب لحضور اللقاء الربع سنوي الأول للدائرة الثالثة وهم: رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون والنائب د.فصل المسلس والنائب د.وليد الطبطبائي والنائب عمار العجمي والنائب فيصل الجحبي والنائب شايع الشايح والنائب محمد الدلال، وسيحدث كل نائب بكلمة مختصرة عن الأجازات التي قدمها في الربع الأول من مشاركته في مجلس الأمة، ثم يفتح باب النقاش مع الحضور لإبداء مقترحاتهم وملاحظاتهم. من جانبه قال المنسق العام لتجمع دواوين الدائرة الثالثة نبيل العون: إن لقاء الليلة تأتي أهميته من تفعيل دور الناخب لحاسبة ممثلته في مجلس الأمة أثناء فترة عمل المجلس وليس كما كان سابقا لا يلتقي الناخبون لحاسبة ممثلهم إلا بعد انتهاء فترة المجلس أو بعد حله ولا يكون للعضو دور على أرض الواقع بل هو مرشح فقط.

الطريجي يسأل الحمود عن فريق عمل التحقيق في ملابسات منح الجنسية الكويتية

الحالة الجائئة للأشخاص الذين ثبت أثناء التحقيق معهم وجود قضايا جنائية عليهم.

قدم النائب عبدالله الطريجي سؤالاً برلمانيا لوزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود جاء كالتالي: لقد تم تشكيل فريق عمل بقرار من مجلس الوزراء عام 2008 للتحقق من ملابسات أثرت حول منح الجنسية الكويتية طبقا للمرسوم رقم 2007/397 لبعض الأشخاص ممن لا تتوافر فيهم الشروط القانونية للحصول على الجنسية الكويتية والتي خرجت بتقرير ما يسمى (تقرير ثامر). لذا يرجى تزويدي بالآتي: ● صورة من قرار مجلس الوزراء الخاص بتشكيل فريق العمل المكلف بالتحقق من بعض حالات منح الجنسية الكويتية مع تزويدي بأسماء من شاركوا في فريق العمل. ● أسماء الأشخاص الذين حصلوا على الجنسية الكويتية دون وجه حق حسب ما ورد في تقرير



عبدالله الطريجي

المرداس يقدم ذمته المالية للمجلس

اعلن النائب نايف المراد انه قدم امس ذمته المالية الى امين عام مجلس الأمة علام الكندري، لافتا الى انه فضل ان يقدم كل ما لديه من اموال في البنوك وما لدى اقاربه من الدرجة الاولى من تلقاء نفسه، وقبل اقرار قانون الذمة المالية.

وقال المراد، في تصريح للصحافيين: في فترة الانتخبات، وعدت الناخبين ان اقدم ذمتي المالية، ووفيت بوعدي، وقمت باتخاذ اجراء الاعلان طواعية.



نايف المراد

المطر لوزير التربية: كم عدد المعاهد المعتمدة والدراسات المقدمة لاعتمادها؟

وجه النائب د.محمد المطر سؤالاً برلمانيا لوزير التربية د.نايف الجحرف جاء نص السؤال كالتالي: لقد تبين لنا بعد اطلعا على ميزانية الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بالاسطة المالية 2012/2013 ان الهيئة تستعين بمعاهد ومراكز للتدريب الاهلية لسد النقص في السعة الكافية والنقص عدد الاساتذة والمدرسين بالرغم من تدني مستوى خريجي هذه المراكز والمعاهد. لذا يرجى افادتي بالآتي: ● كم عدد المعاهد المعتمدة والدراسات المقدمة لاعتماد هذه المراكز؟

المعاهد؟ وما اسمها؟ ● بيان كامل بهذه المعاهد ونوع الدورات والشهادات التي تمنحها وعدد المنتسبين إليها وقيمة كل دورة على حدة وذلك منذ بداية التعامل بهذا النظام، وحتى السنة المالية 2012/2013. ● كيف تم اختيار هذه المراكز والمعاهد؟ وما الأسس والعايير المستخدمة لاختيارهم واعتماد برامجهم؟ ● تقييم كامل لآداء هذه المراكز والمعاهد. ● متى تقوم الهيئة بهذا النشاط نيابة عن هذه المراكز؟



د.محمد المطر